مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

الأحزاب السياسية في تونس
ومشاركة الشباب في الشأن السياسي :
ضرورات التحيين والمراجعة ورهانات التجديد

محمد العربي العياري[1]

تُمثّل المشاركة في الشأن السياسي مؤشرا على ديمقراطية العملية السياسية، وتوسُّع دائرة المساهمة في الشأن العام. تتأثر مستويات هذه المشاركة بمعطيات متعددة منها ما يتعلق بالتشريعات والقوانين والسياسات العمومية التي تُغذّيها وتدفعها نحو حدودها المرجُوّة، ومنها ما يتعلق بهيكليّة الأحزاب السياسية وقدرة الخطاب الحزبي على حشد المناصرين وتأصُّل الديمقراطية الحزبية في معنى توفير مجالات المساهمة والتعبير وتدوير النخب، وغيرها من آليات الممارسة السياسية. ترتبط المشاركة السياسية بمعاني الممارسة المواطنية وبقدرة الديمقراطية على توسيع دائرة استيعاب رؤى وتصورات مختلفة، كما تُؤشر على اهتمام مختلف فئات المجتمع بتفاصيل العملية السياسية والشأن العام.

ترتبط التغيرات السياسية الكبرى عموما بالنُخب والقيادات الفاعلة في الشأن العام. لكن المُفارقة الإيجابية؛ أن سيرورة الانتقال الديمقراطي في تونس، اقترنت في جانب كبير منها بالشباب، والذي سجّل تواجده في مختلف المحطات الاحتجاجية والنقاشات وغيرها من مُربّعات العمل السياسي. وقد دفع الانتقال الديمقراطي حرية العمل السياسي والمدني والمساهمة الحّرة في الشأن العام، مما سمح بتأسيس العديد من الأحزاب السياسية والجمعيات التي نجحت في لحظة التأسيس وفي بعض المحطات الانتخابية، في أن تكون جاذبة للشباب وإقناعه بالمشاركة عبر آليات ووسائل مختلفة. إلا أن هذه المشاركة شهدت تراجعا ملحوظا عبر المحطات الانتخابية المختلفة[2]. تُعتبر الانتخابات محطة لاختبار قدرة الخطاب الحزبي على تحصيل الرضا وإقناع الناخبين بالبرنامج والرؤية والتصورات التي يطرحها الحزب كإطار لممارسة السلطة أو المشاركة في الشأن العام. يُؤشر هذا التراجع على وجود أزمة تقترن بالسياسة في مستوياتها المتعلقة بالحزب والخطاب وآليات التواصل، وتمتد إلى مستويات أخرى مثل الديمقراطية الحزبية وفُرص التواجد داخل الأُطر القيادية في الأحزاب، أو في أدنى الحالات، إمكانية المساهمة والتأثير في عملية تدبُّر التصورات والحلول والرؤى المتعلقة بالشأن السياسي العام.

[1] باحث بمركز الدراسات المتوسطية والدولية

[2] إحصائيات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. شوهد في 2021/10/9، في :
http://www.isie.tn/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA/election-presidentielle-anticipee-2019/statistiques

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 1 06/12/21 09:54

بالرغم من عدم توفر إحصائيات رسمية عن حجم التواجد الشبابي داخل الأحزاب أو منظمات المجتمع المدني، وكيفية توزيع المنخرطين منهم داخل هذه الأُطر، إلا أن «ظاهرة» العزوف عن الانتخابات باعتبارها محطة اختبار للأحزاب، تسمح بدراسة مسألة المشاركة المنقوصة كإشكالية تؤثر على الممارسة الحزبية والعملية السياسية برمتها، حيث تحول الحزب من مُحفّز على المساهمة في الشأن العام وتغذية المشاركة، إلى وسيط غير قادر على القيام بهذه الأدوار، بل مُعرقل لها. بتقلص المشاركة، وخاصة مشاركة الشباب، تفقد الممارسة السياسية جزء مهما وربما يكون محددا في بعض تفاصيل العملية السياسية. وتنحو هذه الفئة نحو البحث على بدائل تنظيمية غير كلاسيكية وبتصورات مختلفة عن السائد والمُتداول. كما تنسحب مخاطر عزوف الشباب على المشاركة على المجتمع ككل وعلى الأفراد، حيث «يتحول الشباب من مشروع مساهمين إلى قضية وإشكالية اجتماعية»[3]

لذلك، يصبح الرهان مُنصبّا على تدبُّر كيفية تجديد أشكال مشاركة الشباب في الشأن العام، عبر تفكيك مُعرقلات هذه المشاركة والبحث في تجديد أشكالها.

أولا : الحزب والمشاركة السياسية

1 – في معنى وخصائص المشاركة السياسية

ترتبط المشاركة السياسية بمعاني المساهمة والانخراط الواعي في الفعل السياسي. حيث نطمح من خلال المشاركة إلى «التأثير في عملية صنع القرار السياسي»4. وتتخذ المشاركة السياسية عدّة أشكال مثل الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو الجمعيات المدنية، الترشح للمناصب السياسية، التصويت الانتخابي، وهي أصناف للمشاركة المنظمة. لا تقتصر المشاركة على الأصناف المذكورة، حيث يُمكن أن تُوجد أصناف غير منظمة للمشاركة مثل الاحتجاج الجماعي الذي «يتضمّن أشكالا متعددة من الممارسات الجماعية التي ترمي إلى إعلان عدم الرضا والسخط إزاء النظام السياسي، أو إزاء بعض السياسات والقرارات»[5].

من هذا المنطلق، تُكون المشاركة السياسية «عملا إداريا ناجحا أو فاشلا، منظّما أو غير منظّم، مرحلي أو مستمر يهدف إلى التأثير على الاختيارات السياسية أو إدارة الشؤون العامة.»[6] تتفق هذه القراءة مع المعنى الذي يُقدّمه «ماك كلوسكيM.CLOSKY» للمشاركة السياسية باعتبارها نشاطا إداريا يُساهم في صناعته أعضاء المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر.[7] كما ترتبط بثُلاثية الفعل، التطوع والاختيار. نعني بالفعل، الحركة النشطة في اتجاه تحقيق هدف معين. أما عن التطوع، فيُحيل على معاني المسؤولية الجماعية، ويفتح معنى الاختيار على مدلولات المصلحة العامة. ترتبط المصلحة العامة بالشأن العام والذي هو مجال مُشترك مفتوح على كل إمكانيات المساهمة والتأثير بالنسبة إلى الأنظمة الديمقراطية التي تكون فيها الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني فضاءات وسيطة تُغذّي وتدفع المشاركة السياسية عبر مساهمتها في ترويج ثقافة سياسية تتضمّن جُملة من آليات التواصل الحزبي ونوعية الخطاب وواقعية الرُؤى والتصورات المعنيّة بالشأن السياسي العام.

[3] Clémentine Raineau. “Du rite de passage au souci de soi : Vers une anthropologie de la jeunesse” ? Open Edition Journals, 2006, accessed on 8/10/2021, at : https://journals.openedition.org/siecles/1457?lang=en

[4] مولاى حميد إدريسي، **المشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، (جامعة محمد الخامس، أكدال الرباط، السنة الجامعية 1995-1996)، ص35.

[5] نجاة البرعي، **إصلاح النظام الانتخابي، أوراق مؤتمر إصلاح النظام الانتخابي في مصر**، (مصر: 1997) ص.37.

[6] Norbert Wiener, Cybernétique et société. L’usage humain des êtres humains, en 1952 (rééd. 1971), Union Générale d’Editions, Coll. 10/18 ; nouvelle traduction par P-Y Mistoulon, éd. Seuil, Coll. Points, 2014. P 20.

[7] إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مبادئه وقضاياه الأساسية، ط1(الرباط: دار السلام،1997)، ص78.

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 2 06/12/21 09:54

مكّن الانتقال الديمقراطي في تونس من توسيع دائرة المشاركة وتنويع آليات ومجالات المساهمة في الشأن العام. لكن هذه المشاركة والتي تخص فئة الشباب لازالت لم تصل بعدُ إلى حدّها المطلوب.

2 – المشاركة السياسية رهان حزبي

يُقدّم «فرانسوا بوريلا François Borella» ثلاثة عناصر لا بد من وجودها في كل حزب سياسي وهي : «مجموعة مُنظّمة من الأفراد قادرة على التعبير على مطالبهم، وجود مجموعة اقتراحات تمس سياسة الحكومة، وجود نشاط يهدف للوصول إلى السلطة.»[8]

تعبّر مصطلحات مثل : «التنظُّم، التعبير، اقتراحات، نشاط، السلطة»، على معاني الاشتراك في هدف معين يُحدّد بمقتضاه المشتركون في الهدف طريقة الوصول إلى تحقيقه. بناء على ذلك، يُمثّل الحزب السياسي أداة ل»جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم ولتنفيذ برنامج سياسي معين.»[9] يُصنّف «موريس دوفرجيه Maurice Duverger» الأحزاب السياسية بين أحزاب «النخبة» وأحزاب «الجماهير»، وقد أضاف تصنيفا آخر في سنة 1976 يتعلّق بما أسماه الأحزاب «ذات الهياكل الجامدة» وأُخرة «ذات الهياكل المرنة».[10] تُحيل مسألة مرونة الهياكل على معنى قدرة الأحزاب على التفاعل مع شروط العملية السياسية وطرائق التعاطي مع الواقع السياسي، حيث تُختبرُ قدرات الأحزاب على ضخ جُملة من وسائل وآليات التكيُّف مع شروط الفعل السياسي. من ذلك، تتدخل مسألة المشاركة باعتبارها رهانا ومطلبا يدُل على حيوية وواقعية الخطاب السياسي وديناميكية الحزب من جانب اشتغاله على تطوير هياكله وتجديد برامجه وتدوير نُخبه تماهيا مع واقع متحرك، وتفاعلا مع السياسة باعتبارها «حرفة وموهبة» كما عرّفها «ماكس فيبير» في محاضرة بعنوان : «السياسة باعتبارها حرفة Politik als Beruf». تتطلب هذه «الحرفة» قراءة علاقات وموازين القوى التي تُقاس بالنفوذ والتأثير الذي يُشكّله الحزب السياسي. تُصنّف المشاركة كآلية من أليات صُنع وتشكيل النفوذ، حيث تُؤشر المشاركة على حجم الانتشار الحزبي وبالتالي مدى نفوذه وتأثيره.

تتخذ المشاركة أشكالا متعددة. منها التواجد داخل الهياكل الحزبية ومختلف مؤسساته، والمساهمة في أخذ القرار وتعيين نقاط التحالفات الحزبية وتقاطعاته مع مختلف الفاعلين في الساحة السياسية، كذلك التصويت الانتخابي. هذه الأشكال من المشاركة، تساهم «في الحفاظ على الوظيفة النقدية ومأسسة الديمقراطية» بتعبير «نانسي فريزر».[11] بتغذية المشاركة السياسية، تضمن الأحزاب السياسية ديمقراطية المساهمة في الشأن العام، وتنفتح على ممكنات مُتعددة ومختلفة للتأثير في سيرورة العملية السياسية. بهذا الشكل، يكون الحزب السياسي قادرا على تحويل معطيات النظرية والتكتيك والفكرة السياسية إلى واقع ملموس وقادرا على تجنُب وجود «منخرطين أو مناصرين على الهامش»، وبشكل آخر، تختفي مقولات الأقلية والأغلبية - إلى حد ما - ونتجنب حسابات الأقلية والأكثرية بـ «اعتبارها وضعية أو عدد»، بتعبير «جيل دولوز». حتى نضمن عدم فقدان المعنى من المشاركة السياسية، ونتجنب آثار عزوف جزء من المجتمع عن الشأن السياسي، تطمح الأحزاب السياسية نحو تغذية المشاركة وخاصة تلك المتعلقة بمشاركة الشباب، لذلك تتدخل مسألة الخطاب وتوظيف التكنولوجيا ومعطيات التواصل الحديثة

[8] François Borella, *Les politiques dans la France d'aujourd'hui* (Paris : 1981), P16.

[9] سليمان الطماوي، السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، دراسة مقارنة، ط5 (لبنان : دار الفكر العربي، 1996)، ص-ص 7-62.

[10] ناجي عبد النور، النظام السياسي من الأُحادية إلى التعددية السياسية (الجزائر: جامعة 8 ماي 1945، 2006)، ص 35.

[11] Nancy Frazer. *Repenser l'espace public : une contribution à la critique de la démocratie réellement existante, Qu'est-ce que la justice sociale ? reconnaissance et redistribution*, (trad), et intr. E. Ferrarraise (Paris : La Découverte, 2005), p p. 140-141.

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 3 06/12/21 09:54

وحتى مراجعات الخطاب المبني على قوالب إيديولوجية تُمثّل بالنسبة إلى الحزب ثوابت تأسيسية.

تزامنت تحولات العملية السياسية في تونس، منذ 14 جانفي 2011، مع طفرة في مستوى عدد الأحزاب السياسية وتعددت الأطروحات المتعلقة بالمسألة السياسية وتعبئة الموارد البشرية وخاصة الشباب لمناصرة تلك الرؤى. لكن، مستويات تمثيل الشباب وتواجده فعليا في عملية المشاركة في الشأن العام تعرضت إلى جُملة من العوائق التي حالت دون مشاركة فاعلة للشباب.

ثانيا : الأحزاب السياسية التونسية والمشاركة الشبابية في سياق الانتقال الديمقراطي

1 – الانتقال الديمقراطي ومأسسة المشاركة السياسية

يقترن الانتقال الديمقراطي – باعتباره معادلة سياسية ودستورية – بسيرورة النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة وفي ظروف خاصة تتغير بمقتضاها أساليب مأسسة النظام السياسي والمجتمع، مع إعادة ترتيب الأدوار والممارسات بين الفاعلين والمواطن ومؤسسات الدولة.

بهذا المعنى، يكون الانتقال الديمقراطي بمثابة تطور وإعادة تنظيم لمسألتين : المسألة الأولى تتمثل في الإنتقال إلى الحكم الديمقراطي، أما المسألة الثانية فهي انتقال إلى المجتمع الديمقراطي. تُقاس مؤشرات الانتقال إلى الحكم والممارسة الديمقراطية «انطلاقا من المسألة الدستورية، دون الخلط بينه وبين الإصلاح السياسي، مادام الثاني وسيلة التسريع من وتيرة الأول - أي الانتقال -، أما الانتقال إلى المجتمع الديمقراطي فإنه يرتبط بإصلاحات أساسية في المجتمع بكل مكوناته وحركاته.»[12] يرتبط معنى التطور وإعادة التنظيم بديمقراطية النموذج السياسي وضوابط الممارسة وسلوكيات الفاعلين السياسيين، كذلك بمدى التزام المُتدخلين في العملية السياسية والشأن العام بقيم المشاركة ودمقرطة العلاقة بين الفاعلين وغيرهم من فئات المجتمع، بحيث يكون «جوهر الانتقال الديمقراطي مُتمحورا حول إثارة القواعد الديمقراطية وضوابطها ومن ثمة، ترسيخها على مستوى الممارسة السياسية الرسمية وغير الرسمية، أي تلك المتعلقة بصناعة السياسات العمومية وتنفيذها، وتلك المتعلقة بالفاعلين غير الرسميين في مجال التأطير والتوجيه والتعبير عن المطالب والمشاركة السياسية داخل المؤسسات وخارجها»[13].

لا يمكن الحديث عن الانتقال الديمقراطي – بالمعاني التي أشرنا إليها سلفا- دون تنزيل مسألة المشاركة كقيمة أساسية ومعطى جوهري يُعرّف ويُؤشر على نجاح سيرورة الانتقال الديمقراطي برمته، حيث يقترن الانتقال السياسي بمعاني التعددية التي تعني « وجود مجموعة من القوى أو الفاعلين الذين يُشكلون عصب الحياة السياسية والمنافسة السياسية التي تأتي على رأسها الأحزاب»[14]، حيث تضمن هذه التعددية بالمعنى الذي صاغه «أمارتيا سن Amartya Sen»[15] توزيع موارد القوة السياسية بين أكبر عدد ممكن من الفاعلين في المجتمع تحت أرضية المنافسة الحرة والديمقراطية. وتصبح ممارسة السياسة أمرا مُشاعا ومضبوطا بمقتضى التشريعات والقوانين، ومُؤطرا باستراتيجيات الأحزاب السياسية والنخب المؤسسة للأحزاب والمُنضبطة نظريا وعمليا لشروط العملية السياسية بمقتضى التحولات التي أفرزها الانتقال الديمقراطي.

[12] مرصد الانتقال الديمقراطي في المغرب. **التحول الديمقراطي في المغرب الرهانات، المعوقات والحدود**، (المغرب، منتدى المواطنة، 2003)، ص 13.

[13] محمد الرضواني، **المداخل الممكنة لإنجاز الانتقال الديمقراطي بالمغرب**، (المغرب الاتحاد الإشتراكي، 2010).

[14] على الدين هلال، **الانتقال إلى الديمقراطية، ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين**. سلسلة عالم المعرفة 479(الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019)، ص 20.

[15] لمزيد الاطلاع : راجع : أمارتيا سن، **السلام والمجتمع الديمقراطي**، ترجمة روز شوملي مصلح (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 4 06/12/21 09:54

تُعتبر مسألة تدبُّر الانتقال الديمقراطي من المسائل المطروحة بقوة في أدبيات العلوم السياسية والسوسيولوجية وكذلك الفلسفة السياسية المعاصرة، حيث أصبحت اختصاصا معرفيا ومبحثا ينفرد بمناهج خاصة في الدراسة والبحث. كما يوجد مختصون في علم الانتقال الديمقراطي، وهم : علماء «الانتقال الديمقراطي Les transitologues»، وقد تعددت المقاربات التي حاولت الإلمام بشروط وكيفيات إنجاح مرحلة الانتقال الديمقراطي باعتبارها سيرورة سياسية وتنموية وحقوقية تدفع السياق السياسي للدول والمجتمعات نحو مربعات الممارسة الديمقراطية التعددية. تختلف أطروحات فهم وتدبُّر سياق الانتقال الديمقراطي، باختلاف ظروفه وأشكاله وشروطه السياسية والثقافية، حيث حاولت ملامسة ديناميات التغيير ومواطن القوة التي تُمكّن - في صورة توظيفها- من إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي. يُمكن تبويب هذه الأطروحات في أربع مقاربات قد تختزل – من وجهة نظرنا – كيفيات وشروط تدبُّر الانتقال الديمقراطي.

أُولى هذه المقاربات مُضمّنة في مقال بعنوان: «التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي» نُشرت في مجلة «سياسات مقارنة Comparative Politics» سنة 1970، يقدم «دانكوارت رستو Dankwart Rustow» تصورا لإدارة مرحلة الانتقال الديمقراطي، حيث يطلق على نظريته تسمية «GENETIC» وهو تصوُّر يُعلي من شأن النخب السياسية ويُفردها بعملية تغيير العملية السياسية والمجتمع وتأصيل الممارسة الديمقراطية. المقاربة الثانية، تعود إلى «سيمور مارتن ليبست Seumour Martin Lipset» والتي تربط التحديث الاقتصادي بالمسألة الديمقراطية، حيث يستحيل – وفق هذه الرؤية – ترسيخ الديمقراطية دون تحقيق عائدات تنموية هامة تسمح باستقطاب فئات المجتمع إلى مربع الإيمان بالديمقراطية ممارسة وتفكيرا. بصورة أوضح، لا تكون الديمقراطية ثابتة دون ثبات الظروف الاجتماعية والاقتصادية. ثالث المقاربات، تأتي من «جابرييل ألمند Gabriel Almond» و«سيدني فيربا Sidney Verba» والتي تعتبر أن الثقافة المدنية كفيلة بالانتقال إلى الديمقراطية، حيث تختزل هذه الثقافة قيم مثل المدنية والتطوع والمبادرة وغيرها من الممارسات والقيم. أما «أرند ليبهارت Arendt Lijphart» و«رالف داهريندورف Ralf Dahrendorf» فيعتبران أن النزاع الذي يؤدي في النهاية إلى المصالحة، هو الكفيل بتأسيس الديمقراطية. بمعنى أن بناء الديمقراطية يتطلب صراعا بين «مجموعات سياسية» مختلفة تنتهي بتأسيس «تفاهمات» وفقا لخطط ومشاريع تُؤطر العملية السياسية وتؤسس للممارسة الديمقراطية[16].

ترتبط مسائل النُخب السياسية، التحديث الاقتصادي، الثقافة المدنية والصراع بين المجموعات السياسية، بطبيعة النظام السياسي والخيارات الاقتصادية والتنموية للدولة، كذلك بجُملة المؤسسات والتشريعات وآليات التفاعل مع الدولة والمجتمع، عبر المؤسسات الوسيطة مثل الحزب ومنظمات المجتمع المدني. مثّلت هذه المسائل رهانا لم تتوفق الدولة الوطنية في تحقيقه وفقا لما وقع التخطيط له. يعود هذا الفشل في جزء منه إلى غياب المشاركة والثقافة السياسية التي تدفع وتُغذّي هذه المشاركة. ومع لحظة الانتقال الديمقراطي في تونس، تصاعدت الأصوات المطالبة بالاستجابة إلى هذه الرهانات والدفع نحو تأسيس ثقافة سياسية جديدة وسلوك سياسي يدفع بعملية مشاركة جميع فئات الشعب في الشأن العام. مكّن الانتقال الديمقراطي عبر جّملة من التشريعات والقوانين «الانتقالية» من تواجد هام للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وقد حاولت هذه المؤسسات

[16] لمزيد الاطلاع، راجع :

* مارتن ليبست، **الثورة والثورة المضادة : التغيير والثبات في الهياكل الاجتماعية.**
* دانكوارت رستو، **بين السياسة والأخلاق.**
* جابرييل ألمند وسيدني فيربا، **الثقافة المدنية : المواقف السياسية والديمقراطية في خمس دول.**
* أرند ليبهارت، **أنماط الديمقراطية.**
* رالف داهيندورف، **الطبقات والصراعات الطبقية في المجتمع الصناعي.**

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 5 06/12/21 09:54

الوسيطة ان تساهم في إنجاح هذا الانتقال عبر تقديم جُملة من الرُؤى والتصورات المعنية بتأسيس مسارات تنموية جديدة تحت عناوين التحديث الاقتصادي وخلق منوال تنموي جديد وتأصيل قيم المواطنة والتطوع وغيرها من أنماط الثقافة المدنية. غير أن هذه المقاربات المختلفة اصطدمت بصراعات وتباينات عميقة بين المجموعات السياسية، حيث انصرفت النُخب السياسية نحو حشد آليات ووسائل كسب التنافس من أجل التموقع وجنى النقاط السياسية، بدلا عن حشد الطاقات وتوجيهها نحو تعزيز المشاركة وتغذيتها، بل وقع توظيف جزء من المشاركة في مسارات الصراع الحزبي والتداول في قضايا بعيدة عن الأدوار المُؤثّرة والمستعجلة للأحزاب السياسية في سياق انتقالي. تحوّل الصراع من عناوين التحديث الاقتصادي والتنافس حول المشاركة الديمقراطية والتعددية إلى صراع حول إقصاء جزء من النخب السياسية على أرضية المقارنة والتقييم بين البرامج التي كانت «وعودا متكررة أطلقها المسؤولون للمواطنين لتتحول إلى حجج على عدم نجاعتهم.»[17]

رغم توفر الأطر التشريعية التي وُضعت تساوقا مع مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، إضافة إلى السياسات العمومية الموجهة للشباب والتي تم تدعيمها بنصوص تشريعية تستجيب للمتغيرات السياسية لمرحلة الانتقال الديمقراطي، إلا أنها «لم تكن متحكمة كفاية في كل عوامل الإدماج السوسيو- اقتصادي للشباب»[18]. يعود فشل هذه السياسات والتشريعات في تحقيق جزء من رهانات الانتقال الديمقراطي إلى عجز النُخب السياسية على استثمارها وتوظيفها في عملية حشد المناصرين وتعبئة الموارد والطاقات لدفع عملية المشاركة وخاصة تلك المتعلقة بمشاركة الشباب. ظلّت هذه السياسات سواء تلك التي وضعتها الدولة أو تلك التي دفعت بها الأحزاب السياسية تحت عناوين تغذية المشاركة والانفتاح على الشباب وغيرها، مُنبتّة عن الواقع الشبابي والمتغيرات الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية التي أصبحت جزء من حياة الشباب اليومية ووسيلة للتفاعل وتشبيك العلاقات. لم تكن مشاركة الشباب في مختلف المحطات الانتخابية مُعبّرة عن حجمه الحقيقي، بل كانت مُخالفة لإنتظارات النخب السياسية، فبالرغم من تعديل القانون الانتخابي المتعلق بسن الانتخاب أو الترشح إلى المناصب الرسمية في الدولة[19]، وفرض تواجد الشباب في القائمات التشريعية وضمان مبدأ التناصف، إلا أن هذه التشريعات لم تدفع مسألة المشاركة نحو حدّها المُتوقع، بل كانت مواقف الشباب مُعبّرة على قطيعة شبه تامة مع الأحزاب السياسية ومع العملية الانتخابية. يُقدم تقرير حول النتائج الأولية لعملية ملاحظة تمويل الحملة الانتخابية للانتخابات البلدية في تونس لسنة 2018 [20] لمحة على موقف جزء من الشباب التونسي (1000 شاب وقع استجوابهم)، من العملية الانتخابية والطبقة السياسية، حيث عبّر 62% من الشباب المُستجوب والذين تتراوح أعمارهم بين 18 سنة و34 سنة عن رفضهم للتصويت، كما عبّر 68% من الشباب المُستجوب من نفس الفئة العمرية على عدم ثقتهم في الطبقة السياسية.

[17] Patrick SAVIDAN, *Voulons-nous vraiment l'égalité ?* (Paris : Albin Michel, 2015), p227.

[18] Jean Hannoyer, Avoir 20 ans en Tunisie, in Les Sociétés civiles dans le monde musulman, Sous la direction de Anna Bozzo et Pierre- Jean Luizard, (Paris : Textes à l'appui), p 43.

[19] حدد القانون الانتخابي التونسي المصادق عليه من طرف المجلس الوطني التأسيسي يوم، الثلاثاء 22 أفريل 2014 حسب الفصول 37 و38 و39 على شروط الترشح للانتخابات الرئاسية التونسية : تونسي الجنسية منذ الولادة، دينه الإسلام بالغا من العمر خمساً وثلاثين سنة على الأقل. وثلاث وعشرون سنة للترشح لعضوية مجلس نواب الشعب.

[20] رابط التقرير : https://jamaity.org/2018/05/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A3%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D8%B8-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84، شوهد في 2021/10/10، 2018/5/9

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 6 06/12/21 09:54

تُؤشر هذه الأرقام على أزمة عميقة بين الشباب والفاعل السياسي في تونس، وتمتد لتصل إلى حد القطيعة مع النُخب والأحزاب السياسية، حيث يجنح جزء من الشباب التونسي المعني بالعملية السياسية والطامح إلى ممارسة السياسة، نحو تأسيس أشكال تنظيمية جديدة بعيدا عن الأحزاب ببنيتها التنظيمية وخطابها وطرائق اشتغالها وتفاعلها مع الشأن العام. مثال على ذلك، نجحت القائمات المستقلة في الانتخابات البلدية لسنة 2018 في الظفر بالمرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات (375892 صوتا) أي بنسبة 28% من أصوات الناخبين[21]. تجدر الملاحظة أن مسألة الاستقلالية (الترشح في قائمات مستقلة)، لا يعني بصفة الإطلاق أن هذه القائمات مُنفصلة تماما عن التدخل الحزبي من باب التشبيك أو الدعم بشكل ما، في نفس الوقت، لا يُمكن إنكار استقلالية جزء هام من المترشحين في قائمات مستقلة عن كل تأثير أو دعم حزبي.

تحولت مسألة عزوف الشباب عن المشاركة بعد إنتخابات 2011 إلى مشكل يتجاوز حدود نسب الإقبال على الانتخابات والتفاعل مع الشأن العام، إلى قضية تهم العملية السياسية برمتها من أحزاب سياسية ونُخب وسياسات عمومية وطريقة إدارة السياسة في تونس. رغم أهمية المُخرجات السياسية والقانونية للانتقال الديمقراطي في تونس، وإعادة بناء العملية السياسية على أرضية الديمقراطية التشاركية ودفع كل فئات المجتمع للمشاركة في صياغة السياسات العمومية والإسهام في الشأن العام، إلا أن فشل النُخب السياسية في تحقيق جزء من المطالب الاقتصادية والاجتماعية، وانهماك الأحزاب السياسية في صراعات التموقع والمُزايدات الإيديولوجية، إلى الحد الذي أصبحت معه الأحزاب تُعرّف وفق التوجه الإيديولوجي بدلا من البرنامج السياسي والاقتصادي والثقافي، مع سعى النُخب السياسية لكسب أنصار ومُؤيدين على أرضية العداء للخصم السياسي والحدود التي يرسمها للعمل السياسي استجابة لهذا العداء. سيطرت صراعات الهوية والنمط المجتمعي والتصنيف على أرضية «التقدمية» مقابل «الرجعية» و«أنصار الثورة» مقابل «الدولة العميقة» على كامل الفضاء العمومي الذي كان من المفترض أن يقع اكتساحه بتنافس ديمقراطي حول البرامج السياسية والاقتصادية والثقافية. من جانب آخر، حافظت الأحزاب السياسية سواء تلك التي تأسست قبل الثورة التونسية أو تلك التي انبعثت بعد 14 جانفي 2011 على نفس الهيكلة الكلاسيكية التي تنضبط لمقولة القائد أو رئيس الحزب والمكتب السياسي، بمعنى آخر، المركزية الحزبية التي حوّلت القواعد والمنخرطين إلى «أعوان تنفيذ» فقط. لم تتخلص الأحزاب السياسية من مقولة الدوائر المغلقة للنخب حيث «يكون دخول أعضاء جدد إلى دائرة النخبة السياسية مشروطا باستمرار النخبة كأقلية لها بناء داخلي خاص. وفي هذه الحالة تكون عملية تدوير النُخب عملية بطيئة لا تتم إلا في إطار مُحدد.»[22]

بهذا الشكل فقدت الأحزاب السياسية فرصة استقطاب قاعدة عريضة من المناصرين والمنخرطين، مما يعني إضعاف المشاركة وخاصة تلك المتعلقة بالشباب.

لم تستفد النُخبة السياسية من سياق الانتقال الديمقراطي، والحدود التي أُلغيت – بفعل هذا الانتقال - بينه وبين عموم المواطنين وخاصة الشباب، بحيث وقع تأجيل الحسم في قضايا لم يكن من الممكن الحديث دونها عن مشاركة مُكثّفة وفاعلة. يُمكن تلخيص هذه العوائق – والتي تناولناها بالتحليل سلفا - في النقاط الثلاث التالية :

[21] الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، شوهد في 2021/10/10، في :
http://www.isie.tn/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D-9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9-2018/resultats/resultats-finals

[22] أحمد زايد، **حول النخب السياسية**، (الكويت : المجلس الأعلى للثقافة، 2012)، ص 49.

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 7 06/12/21 09:54

• **الأحزاب السياسية وفشل المُنجز الاقتصادي والاجتماعي :**

لازالت مطالب التشغيل وإعادة التفكير في المنوال التنموي للدولة، مطلبا مُلحا يُعاد طرحه في سياق تفكيك أسباب إخفاقات الانتقال الديمقراطي وعجز النخب السياسية. يُكثّف هذا المطلب أسباب التهميش والإقصاء الاجتماعي وضُروب العزوف عن الشأن العام. حيث ينصرف الشباب نحو البحث عن آليات وطرائق جديدة لافتكاك الاعتراف عبر الاهتمام بقضية التشغيل ومسائل الاندماج الاجتماعي. أصبح البحث عن آليات للمطلبية والضغط تُصاغ خارج الأطر الحزبية، وباستعمال خطاب وطرائق تواصل وأشكال تنظيمية تختلف عن تلك التي تُنتجها الأحزاب السياسية. كانت هذه الحركات الشبابية جزء من آلية صد ورفض لسياسات الفاعل السياسي في لحظة من لحظات الانتقال الديمقراطي، وتكتُل شبابي يُحمّل مسؤولية الإخفاق الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات الدولة التي لم تُغيّر من أطروحاتها التنموية، بل أهملت الانتقال الثوري لصالح الانتقال الديمقراطي عبر إجراءات تزيد من حدة التفاوت الاجتماعي، وتُعيد إستثمار أسباب الفشل والعجز من مؤسسات وأفراد، وبواسطة قوانين لا تتوافق مع خطاب الثورة ومُنجزاتها ومطالبها مثلا «قانون المصالحة المالية والإدارية»[23]، وقانون المالية لسنة 2018. كانت هذه القوانين سببا في تحشيد قوى شبابية رافضة ومُحتجّة على سياسات الدولة وقوانينها «الانتقالية». نذكر منها، حركة «جيل جديد»، حركة «ما نيش مسامح»، حملة «باستا». إضافة إلى ذلك، لم تستفد الأحزاب السياسية من منظمات شبابية تعمل على افتكاك جزء من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشباب وخاصة التشغيل. بل سعت الأحزاب السياسية في فترة ما إلى جعل هذه الأُطر جزء من امتداداتها التنظيمية، بحيث أُريد لها أن تكون فرعا أو جناحا من أجنحة الحزب. نذكر على سبيل المثال : «اتحاد أصحاب الشهادات الجامعية المعطلين عن العمل»، «اتحاد الأساتذة الجامعيين الباحثين»، «خريجي الجامعة المفروزين أمنيا».

• **الأحزاب السياسية وإخفاقات النُخب :**

استفادت النخب السياسية من التشريعات والقوانين التي وقع سنّها بعد 14 جانفي 2011 بموجب السياق السياسي الجديد. وقع ترتيب شروط إدارة العملية السياسية بمشاركة الفاعلين السياسيين وقيادات الأحزاب السياسية التي انخرطت في الشأن السياسي قبل 2011 وبمشاركة بعض ممثلي الشباب الذي حرّض وتزعّم التحركات الاحتجاجية التي أسقطت رأس النظام السياسي. غير أن هذه الاستفادة لم تكن في حجم ونوعية النصوص التشريعية المتوفرة وممكنات الفعل السياسي لمرحلة الانتقال الديمقراطي. حيث انصرفت الأحزاب السياسية نحو الانشغال بالسلطة دون أن تبني استراتيجيات أو خطط تضمن المشاركة أو اسهام الشباب بشكل فاعل في الشأن العام. تتالت معارك التموقع والتحالفات الظرفية وصراعات الأيديولوجيا المُنبتّة على واقع وسياق الانتقال الديمقراطي. فتحول الفضاء العمومي إلى ركح لـ «تصفية» سياسية للخصم وإعادة احياء خلافات الماضي الطُلابي وأحيانا الشخصي للفاعلين السياسيين. مع محافظة الأحزاب السياسية على نفس الهيكلية العمودية، واقتصار الخطاب على تكرار الأسباب دون طرح النتائج، زائد افتقارها للآليات التي تستقطب من خلالها الشباب وتحُثُّه على المشاركة مثل الخطاب ونوعيته وتوظيف التكنولوجيا وانفتاحها على فضاءات وسيطة أخرى مثل مراكز البحث أو تأسيس مثل هذه الفضاءات، فقدت الأحزاب السياسية التونسية تعاطفا وإخراطا شبابيا كان من الممكن استثماره في بناء الحزب وفي الوصول إلى السلطة. تعمّق عجز الأحزاب السياسية في تونس مع تتالي أزمات السياسة والاقتصاد، حيث أصبح

[23] قانون المصالحة الإدارية (رسميا مشروع قانون أساسي عدد 2015/49 متعلق بإجراءات خاصة بالمصالحة في المجال الإداري) هو مشروع قانون مقدم من قبل الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي يهدف إلى العفو العام عن موظفين أسهموا في فساد إداري في فترة ما قبل ثورة 14 جانفي. صادق عليه مجلس نواب الشعب بتاريخ 13 سبتمبر 2017 بأغلبية 117 عضو ومعارضة 3 أعضاء وامتناع عضو واحد وقوبل القانون بالرفض من قبل المعارضة، ودعا الاتحاد العام التونسي للشغل لتطبيق المكاشفة والمحاسبة قبل المصالحة، كما ودعت منظمة الشفافية الدولية إلى سحب القانون.

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 8 06/12/21 09:54

الحل - في بعض المناسبات - مُتمثلا في استدعاء التكنوقراط لإدارة العملية السياسية. أفضى هذا كله، إلى نفور وقطيعة مع الشأن السياسي، وفقدان الثقة في الفاعلين السياسيين وأصبح الشباب عازفا عن الشأن السياسي ومُسجلا قطيعة تامة، وانصرف للبحث عن السياسة مفهوما وممارسة خارج الأحزاب، مُحمّلا المسؤولية لكامل النخبة السياسية.

• الأحزاب السياسية وإخفاقات التواصل والتأطير :

رغم أهمية المكسب السياسي والحقوقي الذي وفّره الانتقال الديمقراطي، إلا أن حجم ونوعية الاستفادة من مُخرجاته ظلّت دون المأمول وبعيدة على انتظارات الشباب وخاصة على مستوى المشاركة في الشأن العام. تجاوز عدد الأحزاب التي نشطت بعد 14 جانفي 2011 المائتي حزب، منها ما كان ناشطا قبل الثورة، ومنها ما تأسس على يد نُخبة سياسية جديدة سيكون جزء منها فاعلا في بعض المحطات السياسية عبر التواجد في الحكومات أو في مجلس نواب الشعب أو الهيئات المُختلفة. إلا أن نصيب الشباب من المواقع القيادية واستجابة النُخب لمسائل تتعلق بالتواصل وتطويع السياسات العمومية لفائدة الشباب وغيرها، كانت تُمثّل – مُجتمعة - عوائق حالت دون مشاركة مُلفتة للشباب في الشأن السياسي. بدا لافتا أن القطيعة بين الشباب والأحزاب السياسية بدأت تتعمّق من حدث سياسي إلى آخر، ومن مناسبة انتخابية إلى أخرى. يبحث الشباب عن ديناميات وطرائق اشتغال تُحفّزه على الانخراط الحزبي وتدفعه نحو الاهتمام بالشأن العام عبر آليات مُختلفة. غير أن جزء من الشباب التونسي ينحو نحو اعتبار أن الحزب السياسي كفّ على أن يكون ضامنا لديمومة المشاركة الشبابية وقُطبا جاذبا ومُحفّزا على الانخراط في الشأن العام، حيث «لم تتحول المشاركة الى ثقافة منغرسة داخل الأُطر الحزبية.»[24] كما مثّلت مسألة التسيير وإدارة الحزب عائقا حال دون تمكّن الشباب من تجاوز عقبات المشاركة عبر المساهمة في إبداء الرأي والاقتراحات والإنصات المستمر للشباب، حيث تحول ذلك إلى «عوامل أنتجت ثقافة إدارية وتراتبيّة مازالت آثارها فاعلة من حيث خُضوع المناضل الحزبي لها ودرجة إلزاميتها.»[25]

تحولت الأحزاب السياسية إلى فضاءات بعيدة على ممارسة أدوارها في التربية والتنشئة والدُربة على الممارسة الديمقراطية، وبذلك يغدو مطلب الاعتراف بعيدا على أن يكون للحزب السياسي دور في تحقيقه. تصدّعت صورة الحزب السياسي إلى درجة اعتباره فضاء «للمصلحة الخاصة والزبونية والمحاباة»[26]، وبذلك فقد الحزب نجاعته وفاعليته لدى جزء من الشباب، وأضحى - مع غياب التواصل والإنصات لدى القيادات الحزبية - عاجزا على تأمين علاقة تشاركية بينه وبين الشباب وغير ضامن «لثقافة المشاركة كقاعدة صلبة للديمقراطية.»[27]

أنتجت جُملة هذه العراقيل وغيرها من أسباب «الاستبعاد» وضعف التمثيل الحزبي خاصة بالنسبة إلى النساء، مواقف تتسم بالرفض وصولا إلى القطيعة شبه التامة بين الأحزاب السياسية والشباب. سوف ينصرف جزء هام من الشباب من خارج الأحزاب السياسية، وأحيانا جزء من المُنخرطين في هياكل حزبية، نحو إبداع أشكال جديدة للاحتجاج تسمح للشباب أن يكون-من وجهة نظرهم- فاعلا مباشرا دون انضباط لبنية حزبية عمودية ولأساليب كلاسيكية في التعبير والخطاب والآليات.

2 – الأحزاب السياسية والشباب: مشاركة خارج الحزب وخارج أُطر السياق السياسي الانتقالي

أن تكون شابا، فذلك يعني «أنك كفرد يُنظر إليه دوما على كونه سيرورة في انتظار صيرورة، زمن اجتماعي يسبق

[24] **شباب الأحزاب والمجتمع المدني في تونس يُقيّمون مشاركتهم السياسية، قراءة في نتائج بحث ميداني**، (تونس : مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2021)، ص 18.

[25] المصدر نفسه. ص 20.

[26] المصدر نفسه. ص 34.

[27] المصدر نفسه. ص 38.

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 9 06/12/21 09:54

سنّ الاستقرار والثبات أو في مقاربة أخرى، مجالا اجتماعيا هشّا.»[28] لم يتمكن الانتقال الديمقراطي في تونس من الانتقال بالشباب من وضعية الهشاشة إلى وضعية تتطابق ولو نسبيا مع وعود الفاعل السياسي في سيرورة المسار الثوري. ظلّت هذه الوضعية ملازمة لعشرية ساخنة تميّزت بالسيولة والغموض. بقدر ما فتحت الديمقراطية التمثيلية أبوابا أمام الأحزاب السياسية للتواجد في مختلف مؤسسات وهيئات الدولة، إلا أن هذه الأحزاب لم تُفلح في فتح نوافذ لتمثيل الشباب داخلها بالقدر الذي يستجيب لإنتظاراتهم ويتماهى مع وعود سياق 17 ديسمبر 2010، 14 جانفي 2011. بحيث تحولت هذه الفترة الزمنية إلى مسار ناتج عن تعادل سلبي بين ضدّين متناقضين. لم تستفد الأحزاب السياسية من كُتلة بشرية راكمت نضالات مختلفة سواء في الجامعة أو داخل أُطر حزبية قبل الثورة وكانوا مساهمين في ترتيب الاحتجاجات التي مهّدت لحدث 14 جانفي 2011، بل تعمّق الشعور بتخلف السياسات العمومية من جانب عدم قدرتها على تحفيز الشباب على الانخراط في الشأن العام، وتناقضات الخطاب السياسي من جانب عدم تعبيره عن قضايا الشأن العام، كذلك تباينات سلوك النُخب السياسية التي أصبحت طاردة لأسباب ودوافع تواجد الشباب داخل الأحزاب السياسية مما يعني فقدان المشاركة السياسية لفئة كان من الممكن الاستفادة من قُدراتها ومن ممكنات تأثيرها في الشأن السياسي العام. ساهمت كل هذه العوامل في الدفع نحو تأسيس أُطر جديدة تستوعب جُملة المواقف من الانتقال الديمقراطي ومُخرجاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبديلا عن حالة «الجزر» التي كانت تعيشها الأحزاب السياسية في علاقاتها بالواقع، وكذلك ردة فعل على سيطرة الفاعل السياسي «المُعرّف بالألف والام»، ذاك الذي أهمل تجديد آليات العمل السياسي، وتغيير أساليب التواصل مما يدفع بالمشاركة الشبابية نحو ملامسة أقصى سقف ممكن. أشرنا إلى بعض الحركات الشبابية (ما نيش مسامح، جيل جديد، باستا)، وهي حركات ضمّت شبابا مُتحزبا ومن خارج المنظومة الحزبية. تأسست هذه الحركات كردة فعل حول أحداث سياسية اُعتبرت ردّة وتخليا عن المسار الثوري مثل قانون المصالحة وقانون المالية وبعض الإجراءات الاجتماعية لسلطة الانتقال الديمقراطي. أمام جُمود الأحزاب السياسية وطبيعة اشتغالها، بمعنى التعاطي مع اللحظة السياسية بمنطق التوازنات وعدم البحث على تقاطعات لتأطير ردة الفعل، تولى الشباب المُؤسس للحركات الاحتجاجية المذكورة «البحث عن مكان داخل مصفوفة MATRICE) (الداخل ال (IN)بعد أن ملّوا من كونهم خارجيين ((OUTSIDERS»[29]. مقابل «تقصير» الفاعل السياسي وعدم توظيفه للحزب وللشباب المنخرط وعدم استعماله لخطاب جديد وتواصل يُواكب شروط اللحظة، كان لهذه الحركات «فهرس ممارسة» وجد في الفضاء العمومي مجالا لطرحه بعيدا عن الفاعلين السياسيين وأحزابهم الذين حاصرهم المسار الانتقالي، وكفّوا على أن يكونوا لسان حال فئة الشباب الذي لم يغنم من مسار الانتقال الديمقراطي سوى ترسانة تشريعات ونصوص تُطالب بفسح المجال أمامه للمشاركة والقيادة. بخروج هذه الحركات الاحتجاجية الشبابية إلى الفضاء العمومي، تغيّرت هندسة هذا الفضاء وطبيعة تحريكه وذلك عبر خلق «بورتريه» جديد للسياسة وللفاعل السياسي. اُستعملت الآلات الموسيقية وأهازيج المجموعات الرياضية وارتداء الأقنعة، وغيرها من أدوات وأساليب وطرائق الاحتجاج. رغم هذه

[28] Jean-François René, “La jeunesse en mutation. D’un temps social à un espace social précaire“. Sociologie et sociétés,1993, 25(1), 153-171, at : https://www.researchgate.net/publication/272723600_La_jeunesse_en_mutation_D’un_temps_social_a_un_espace_social_precaire

[29] سفيان جاب الله، سوسيولوجيا الفعل الجماعي في تونس منذ 14 جانفي 2011 تعدد طرق الانخراط وتنوع أشكال الاحتجاج، (تونس : المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019)، ص 166. 2019/8/6، شوهد في 2021/10/18، في : https://ftdes.net/ar/the-new-forms-of-protests-and-bothold-and-new-actors

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 10 06/12/21 09:54

المتغيرات العميقة على مستوى شكل ومضمون الاحتجاج، لم تستفد الأحزاب السياسية من هذا التجديد، ولم تعمل على تفهُّم ماهية التنظُّم الأفقي من خارج منظومة الأحزاب، والذي كان في جوهره احتجاجا على انعدام المشاركة من داخل الحزب، وفي نفس الوقت تعبيرا عن المشاركة باعتبارها مطلبا شبابيا. في غياب التواجد الحزبي إلى جانب هذه الحركات الاحتجاجية الشبابية- عدى بعض المناسبات – لم تبحث القيادات الحزبية عن خلق تقاطعات وتحالفات مع الشباب المُحتج، بل تُركت هذه الحركات لوحدها داخل فضاء عمومي لازال تحت سيطرة دولة الانتقال الديمقراطي، مع محاولة اختراق هذه الحركات في فترة ما وجعلها ذراعا من أذرع الحزب دون أن يكون ذلك مُقترنا بدفع المشاركة الشبابية أو تغذيتها عبر التأطير والدعم، بل كان ذلك من أجل التمدد والتوسع والمناورة فقط، مثلما حصل مع «اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل» و«اتحاد الأساتذة الجامعيين الباحثين». هذا ما عجّل بتقلُّص حضور بعض الحركات الاحتجاجية الشبابية واختفائها من الساحة. أثّر تواضع المُنجز الاقتصادي والاجتماعي، واخفاقات النُخب السياسية، وغياب الدعم والتنسيق الحزبي مع الحركات الاجتماعية الجديدة، على موقف الشباب من الأحزاب والقيادات الحزبية وعلى مسألة الانخراط وسلوك النُخب السياسية، حيث فقدت العملية السياسية والنخب جزء هاما من ثقة الشباب وأصبح العزوف والقطيعة سيّدا الموقف.

ثالثا : الأحزاب السياسية ورهان تجديد أشكال مشاركة الشباب في الشأن السياسي

1 – مشاركة الشباب في الشأن السياسي : رهان يتقاسمه فاعلون متعددون

تفرض المتغيرات السياسية والسياقات السوسيو - ثقافية - خاصة مع مرحلة الانتقال الديمقراطي - أن ينتبه الفاعلون السياسيون وراسمي السياسات العمومية والنخب الأكاديمية، إلى أهمية الاشتغال على تجديد أشكال مشاركة الشباب في الشأن السياسي.

يُمثّل رهان تجديد أشكال مشاركة الشباب شرطا من شروط المحافظة على ديمومة الانتقال الديمقراطي، وركنا من أركان الديمقراطية التشاركية التي مكّنت الأحزاب السياسية وجُل المتدخلين في الشأن العام، من التفاعل والإسهام في تدبير الانتقال الديمقراطي بمستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذلك، تغدو مسألة تحيين أشكال التواصل والخطاب وضمان إمكانيات متعددة لمشاركة الشباب، مع خلق آليات جديدة للممارسة ومأسستها، عناوين بارزة لاختبار قُدرات الفاعلين السياسيين والنُخب، وقياس مستويات تفاعلهم مع مسألة مشاركة الشباب. يمر مسار تجديد أشكال مشاركة الشباب في الشأن السياسي بمحطات مختلفة تتداخل فيها إسهامات الدولة عبر السياسات العمومية الموجهة للشباب، وبتوظيف النُخب الأكاديمية لناشط البحث حول موضوع المشاركة الشبابية ورهانات تجديدها في ظل سياقات سياسية وثقافية واجتماعية مُتغيّرة. كذلك، يقع على عاتق الأحزاب السياسية واجب ومسؤولية الاستثمار في قدرات الشباب، هذه الفئة الاجتماعية التي تُؤثر على الديمقراطية والعملية السياسية بحجم اقبالهم أو عزوفهم على المشاركة. لا يكون الاستثمار برساميل كلاسيكية مُنبتّة عن الواقع، بل بتجديد يتغذّي من جملة المواضيع والآليات الحديثة في الخطاب والتواصل والتعبئة وغيرها.

تُنتج الدولة السياسات العمومية في تفاعل مع الرهانات والإكراهات السياسية الضاغطة في الراهن المجتمعي. وتتشكل السياسات العمومية من ثلاث مستويات مفهومية ومجالية مختلفة ومترابطة في نفس الوقت، وهي : السياسة كموضوع للشأن العام (Polity)، السياسة كموضوع للمجتمع السياسي (Politics) والسياسة كموضوع للبرنامج السياسي (Policy) ؛ وترتبط العمومية بالمجال الحيوي والمركزي للدولة. لم يعد انتاج السياسات العمومية شأنا خاصا بالدولة فقط، بل «ظهر

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 11 06/12/21 09:54

مفهوم (الحكامة La gouvernance) كمجال لإعادة بناء السياسات العمومية وإعادة إنتاج مُهمّاتها العمومية، مع فاعلين غير مرتبطين ببنية الدولة، لإنتاج وتوزيع منتوجات او خدمات، او تصميم دراسات او طلب خبرة خبراء أو تقديم استشارات في كل المجالات التي تهم الحياة العمومية.»[30] يفرض هذا التغيُّر في كيفية بناء السياسات العمومية أن ينتبه المسؤولون على صياغتها إلى ضرورة فتح آفاق أرحب أمام مساهمات الفاعلين مثل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والباحثين والشباب المعني أساسا بمُخرجات السياسات العمومية.

تُعاني السياسات العمومية الموجهة للشباب في تونس من عوائق التطبيق والمتابعة، إضافة عدم مُطابقتها - في جزء منها - للسياقات الجديدة لأشكال وأنماط المشاركة الشبابية. فبالرغم من استثمار الدولة التونسية في الشباب من خلال رسمها لسياسات عمومية تُمكّنه من التمتع بجملة من الحقوق والمكاسب، ومنها حق المشاركة في الشأن السياسي العام، إلا أن تلك السياسات أخفقت في تحقيق أهدافها قياسا بحجم الطموحات المرسومة. يستثني تقرير منظمة الإسكوا[31] الدولة التونسية من قائمة الدول التي أنجزت استراتيجياتها للشباب حتى سنة 2010، حيث يُشير التقرير إلى أن السياسات العمومية الموجهة للشباب في تونس لم تعمل بالقدر الكافي، كما أن الدولة التونسية لم تُؤسس الأُطر التي تُنفّذ السياسات المتصلة بالشباب. بالمحصلة، يبدو أن الدولة التونسية لم تُطوّر استراتيجياتها الوطنية الموجهة للشباب، مما يفرض على الأحزاب السياسية أن تتموقع في مقدمة خط تجديد أشكال مشاركة الشباب في الشأن السياسي، مع الاستفادة من جُملة من الآليات والوسائل التي تتصل بالخطاب والتواصل وتوظيف التكنولوجيا الحديثة.

2 – الأحزاب السياسية في تونس ومشاركة الشباب في الشأن السياسي : ضرورات التحيين والمراجعة ورهانات التجديد

تفرض مُتغيرات السياسة والمجتمع والبُنى الذهنية للأفراد، إضافة إلى التطور التكنولوجي الذي مكّن من الاطلاع على تجارب وسياقات سياسية مُغايرة، أن ينتبه الحزب السياسي إلى مسألة مشاركة الشباب في الشأن السياسي. هذا لأن تلك المُتغيرات أثّرت على حجم ومستويات المشاركة. من هذا المنطلق، يُصبح مطلب التحيين والمراجعة وتجديد أشكال مشاركة الشباب، أمرا مُلحا يتحدد بمُقتضاه مستقبل العملية السياسية وديمومة الحزب السياسي. تتعلق هذه المطالب بالخطاب السياسي والهيكلة الحزبية وتوظيف التكنولوجيا الحديثة. يعمل الحزب السياسي باعتباره مؤسسة للتنشئة الاجتماعية تقوم بدور الوساطة لإنتاج الفاعل الاجتماعي الحامل للذات الفاعلة بالمعنى الذي حدده «إدغار موران»[32] عبر تحقيق الوظائف الرئيسية واهمها اختيار الأهداف السياسية وتنشئة الفاعلين الاجتماعيين. تطلب وظائف التنشئة واختيار الأهداف السياسية، أن يُدرك الحزب السياسي ماهية المعرفة السياسية المرتبطة بثقافة المجتمع، وأن يفهم ما تعنيه المقولات السياسية للناس العاديين وللنخب ولفئة الشباب، حيث وجب الانتباه إلى أن الأفراد والجماعات ليست مجرد أوعية يملأها الخبراء والفاعلون السياسيون بالمعرفة والممارسة السياسية. من هذا المنطلق، يُصبح تجديد الخطاب السياسي للحزب أولوية في سيرورة تغذية مشاركة الشباب في الشأن السياسي.

[30] محمد البهيج، **مفهوم الدولة والتحولات المُهيكلة للسياسات العمومية**. شوهد في 2021/10/20، في : https://cnimaroc.ma/?p=517

[31] **التقرير التقني حول القضايا والأولويات والسياسات المتعلقة بالشباب في بعض الدول العربية**. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، منظمة الأمم المتحدة، شُوهد في : 2021/10/19 في : https://yptoolbox.unescapsdd.org/wp-content/uploads/2017/08/ESCWA_Technical-report-on-issues-priorities-and-policies-related-to-youth-in-selected-Arab-countries_Ar.pdf

[32] لمزيد الإطلاع، راجع كتاب: **براديغما جديد لفهم عالم اليوم**. إدغار موران، ترجمة جورج سليمان (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2011).

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 12 06/12/21 09:54

• **في ضرورة تجديد الخطاب السياسي :** يُكثّف الخطاب السياسي للأحزاب جُملة الرؤى والأطروحات المُتصلة بالإيديولوجيا والأفكار التي تُحدد تموقعه مقابل القوى السياسية الأخرى ومختلف القوى الاجتماعية. تُعبر تلك الاطروحات والتصورات على فهم للدولة والمجتمع والأفراد وما يتصل بالسياقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. يُبنى خطاب الحزب السياسي كتعبير على موقف من السياقات المذكورة، وتُختبر هذه الخطابات في مستوى الممارسة السياسية من خلال حجم تأثيرها على مسار الفعل السياسي وعلى مستوى امتدادها داخل المجالات الاجتماعية التي تتوجه اليها هذه الخطابات. يُطلب من الخطاب السياسي أن يكون مُتجانسا مع الواقع، مُعبّرا على جملة التغيرات التي تستدعي ربط الممارسات اللغوية (الخطاب) بالسياق السياسي والتاريخي والسوسيولوجي للمجتمعات. يمكن استثمار مُخرجات الانتقال الديمقراطي في تونس خاصة الطفرة في مجال حرية التنظم والتعبير، وذلك لتقديم خطاب يتناسب مع معطيات الواقع ومستويات استيعاب الجمهور للمعلومة السياسية ونوعية الخطاب التي يُعبر عنها. يجب على الحزب السياسي في تونس أن يكون واعيا بـ «الكفاءة الديمقراطية لدى المواطن»[33] وبذلك يجب عليه أن يهتم بما يتوقعه المواطن من الديمقراطية. إن تقديم خطاب مُعبر على انتظارات المواطن من الديمقراطية- بعيدا على خطابات تستدعي الصراعات الشخصية بين الفاعلين السياسيين- يعني أن هذا الخطاب يُقدّم حقائق كافية ويخلق دافعا للانتباه لتلك الحقائق. يكون هذا دون أن يسقط الفاعل السياسي في ترجمة انتظارات المواطن الى خطاب شعبوي يهتم فقط بحشد أرقام للتصويت. يُكثّف الخطاب الحزبي المُتجدد قضايا أصبحت مطروحة بقوة على أجندة الأحزاب السياسية مثل قضايا البيئة والجندر والأقليات، وهو خطاب يُعبر بشكل صريح على مطلبية الشباب في الاعتراف وافتكاك المكانة الاجتماعية التي هي مطلب مشترك بين فئة الشباب سواء أصحاب الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل، أو غير الحاملين لشهادات وكذلك الشباب المهاجر. عبر آلية تجديد الخطاب، يمكن للحزب السياسي أن يكون مُوحدا وموجها للرأي العام (Spin doctors)[34] وقادرا على تغذية المشاركة وخاصة تلك المتعلقة بالمشاركة الشبابية.

تمر مرحلة تجديد الخطاب-في جانب منها - بمسألة الهيكلة الحزبية والتي تتطلب تجديدا يفرضه رهان تجديد أشكال مشاركة الشباب في الشأن السياسي.

• **في ضرورة مراجعة هيكلة الأحزاب:** تأثرت أغلب الأحزاب السياسية في تونس وخاصة منها تلك التي تأسست قبل 2011 بالسياق السياسي الذي كان خانقا لكل تواجد حزبي معارض. رغم تعدد الأحزاب بفعل حرية التنظُّم مع الانتقال الديمقراطي، إلا أن هيكلية الأحزاب السياسية لم تتغير على وقع السياقات السياسية والاجتماعية الجديدة. حيث تواصلت الأحزاب على نفس المنوال الذي كان يُحدد طرائق اشتغالها قبل 2011. وحتى تلك التي تأسست بعد التاريخ المذكور، بنت هيكليتها على منطق القيادة الهرمية والأُطر التي تُنظّم صناعة الموقف والقرار. لم تستفد الأحزاب السياسية من اندفاع شبابي واضح بعد 2011 للانخراط في الأحزاب السياسية. فبقدر تواجد الشباب في الأحزاب السياسية منذ الأيام الأولى لمسار الانتقال الديمقراطي، بقدر ما كانت هذه الأحزاب محكومة بمنطق النُخب المُغلقة التي لا تسمح بتواجد الشباب في مواقع متقدمة أو خطط يساهم من خلالها في صنع القرار وصياغة الرؤى وتصورات الحزب ومواقفه من قضايا الشأن العام. نتج عن ذلك فقدان خزان شبابي هام ومُحدد في مختلف المراحل والأحداث السياسية. أمام حالة العزوف وفقدان الثقة من الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين، واستجابة

[33] كريستيان تيليغا، علم النفس السياسي رؤية نقدية، ترجمة أسامة الغزولي، سلسلة عالم المعرفة436 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2016)، ص200.

[34] Spin docctors : شخص وظيفته جعل الأفكار والأحداث وما إلى ذلك تبدو أفضل مما هي عليه في الواقع خاصة في السياسة.

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 13 06/12/21 09:54

لرهان تجديد أشكال مشاركة الشباب في الشأن السياسي، أصبح مطروحا على قيادات الأحزاب السياسية ان تُطوّع هياكلها الحزبية في اتجاه جعلها هياكل مرنة تحت اشراف دوائر مفتوحة تسمح بتداول المسؤولية وتدوير النخب الشبابية وإفرادها بآليات صنع القرار والتداول في الشأن العام في إطار المقاربة التشاركية. تُؤدي هذه المراجعات على مستوى الهيكلة إلى ضمان ديمومة الحزب السياسي وحوكمة التصرف في الطاقات والقدرات الشبابية التي تُغذّي المشاركة السياسية وتدفعها نحو حدود تُحصّن العملية الديمقراطية برمتها.

تسمح مراجعة الهيكلية الحزبية في اتجاه تشريك الشباب، بإبداع أنماط من المشاركة لا بد للحزب أن ينتبه معها لتوظيف آليات مُستحدثة تدفع بعملية المشاركة. من هذه الآليات نذكر توظيف التكنولوجيا الحديثة.

• التكنولوجيا الحديثة دفع للمشاركة الشبابية في الشأن العام :

ارتبطت أحداث 17 ديسمبر 2010/14 جانفي 2011 بما يُسمى ب»المُدوّنين»، هؤلاء الشباب الذين وظّفوا جزء من التكنولوجيات الحديثة (وسائل التواصل الاجتماعي) في عملية نقل الأحداث والدعوة الى التظاهر وتغيير النظام. تعمل مجموعات المدونين وفق رابطة افتراضية تُوحدهم حول هدف معين وباستعمال طريقة تخاطب وتواصل خاصة. في فترة ما، تمكّنت التكنولوجيا من تحريك المجموعات الصامتة، بل ودفعت بجزء كبير من المواطنين الى المشاركة في المسيرات والوقفات الاحتجاجية. لازالت قُدرة التكنولوجيا على تحريك الجماهير وتعبئة فئات اجتماعية للمشاركة السياسية مطروحة بقوة، بل ومطلوبة من المجموعات والفاعلين السياسيين. بفعل تطور التكنولوجيا، أصبح الحديث عن العالم الرقمي أو العصر الرقمي، ومنه ارتبط الفعل السياسي بالتكنولوجيا حيث «ظهر مفهوم الديمقراطية الرقمية من خلال اندماج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في العمل السياسي كأدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة الديمقراطية»[35]. مكّنت التكنولوجيات الحديثة من خلق ديناميكيات جديدة في علاقة بالاتصال والتواصل مع السياسيين. فأصبح الحديث عن التصويت الالكتروني والحملات الانتخابية الالكترونية، وأصبح من الممكن خوض نقاشات سياسية عبر منصات تفاعلية e-debating.

لا يمكن أن نجزم بأن الأحزاب السياسية في تونس لا تُوظّف التكنولوجيات الحديثة في جزء من بناء منظومتها التواصلية، غير أن مجموعة التحولات السوسيو-ثقافية التي تُميّز الحياة الاجتماعية في تونس، جعلت من الوسائط الرقمية جزء من الحياة اليومية للمواطن، وخاصة لفئة الشباب. من هذا المنطلق، يُطرح على الأحزاب السياسية أن تُدرك أهمية توظيف التكنولوجيات الحديثة بالنسق المطلوب ووفق أجندة واضحة وعملية تسمح بترويج الخطاب الحزبي وتداول المعلومة ومناقشتها، وفي ذلك تغذية للمشاركة التي تخُص فئة الشباب وغيره من الفئات. تحولت ثقافة المشاركة «لإحدى السمات البارزة للشبكات التفاعلية اللامحدودة التي تُتيح مشاركة أعداد كبيرة حول القضايا السياسية المعاصرة.»[36]

أصبحت الفضاءات الرقمية منصات لممارسة حقوق المواطنة والمطالبة بالحقوق السياسية والنقاش حول قضايا الشأن العام، وهي مسائل تُدرك عبر دُربة وتنشئة يضطلع بها الحزب السياسي وباقي المؤسسات الوسيطة مثل

[35] فرج محمد لامة، الديمقراطية الرقمية: الفرص والتحديات، شوهد في 2021/10/23، في : https://www.academia.edu/11616549/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA

[36] نادية بن ورقلة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعى السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي، شوهد في 23/10/2021، في: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/3580

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 14 06/12/21 09:54

الجامعة والمدرسة. بتكثّف مستويات التنشئة وانسيابية تداول المعلومة وحرية الولوج الى التكنولوجيا الحديثة، والتي أصبح الولوج إليها أيسر بكثير من الولوج أو التواجد داخل الحزب، أصبح لزاما على الحزب السياسي أن يتعامل مع التكنولوجيا كآلية لا غنى عنها في مسار بناء أُطر بناء الخطاب السياسي وتجديد الهيكلة مما يسمح بتغذية مشاركة الشباب في الشأن السياسي.

ربما تسمح هذه التجديدات والمراجعات بخلق بدائل على مستوى التفكير والتسيير الحزبي وطرائق انتاج وتداول الخطاب، مما يساهم بدفع مشاركة الشباب في الشأن السياسي وتحقيق جزء من وعود الانتقال الديمقراطي في تونس عبر هذه المشاركة.

خاتمة

تتزايد رهانات تعزيز مشاركة الشباب في الشأن السياسي، مع جُملة المُتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي لم يعد من الممكن التغافل عن مُخرجاتها، أو عدم إدراجها ضمن التصورات والاستراتيجيات الموجهة للشباب، سواء تلك التي تُحددها الدولة أو التي يرسمها الحزب السياسي. تطلب المشاركة الشبابية انفتاح المقاربات التشاركية في مستوى القرار السياسي وصياغة السياسات العمومية، كما يُفترض بالنخب السياسية أن تُعيد بناء تصوراتها عن الفعل السياسي وآليات التأثير في الشأن العام. ولا يكون ذلك ممكنا دون أن تعتمد هذه النُخب على قراءات تتغذى من التطور الحاصل في مستوى توظيف التكنولوجيا وتقنيات التواصل وبناء الخطاب وغيرها من الآليات. لا يعني ذلك أن الحزب السياسي لم يعد في مستوى رهانات اللحظة السياسية، أو أنه غير قادر على إدارة الشأن السياسي؛ لكن القصد أن هذه الرهانات يُمكن أن تساهم في دفع حجم ونوعية المشاركة نحو حدود لازالت بعيدة على متناول الحزب. إن الاستثمار في فئة الشباب عبر تمكينه من آليات ووسائل تدفعه للالتزام بمبدأ المشاركة، يضمن في جانب منه ديمومة الحزب، ويُضفي نوعا من الديناميكية على العملية السياسية، وفي جانب آخر، يقيم نوعا من الحصانة والمناعة ضد مقولات وخطابات شعبويّة تُرذّل العمل الحزبي وتدفع نحو تبنّي مقولات التخلي عن الحزب بدعوى انتهاء أدواره وانتفاء الحاجة إليه بحكم إخفاقاته في مستوى المُنجز الاقتصادي والاجتماعي.

لا يمكن أن نُناقش قضايا يتداخل فيها الثقافي بالسياسي وبالاجتماعي، تحت «إكراهات» واقع يفرض على الحزب السياسي ومختلف الفاعلين والدولة تبنّي منطق تشبيك العلاقات والانفتاح على مختلف التصورات، والاستفادة من المؤثرين في الشأن العام أفرادا ومنظمات، دون أن يكون كل ذلك مطروحا أمام النُخب السياسية وراسمي السياسات العمومية، ومُدرجا على جدول أعمالهم ومُخططاتهم. لا زالت إمكانيات الاستفادة من المُنجز الحقوقي والسياسي للانتقال الديمقراطي في تونس مطروحة بقوة، بل ومطلوبة بحكم مُتغيرات الساحة السياسية وما أفرزته جُملة الأحداث السياسية المُتواترة. حيث أصبح في حكم الواجب أن تُعيد النُخب السياسية» تدوير» نُخبها الشبابية، وتحيين وسائل وآليات تفاعلها مع الواقع لمعالجة أزمات المشاركة الشبابية. يتنزّل الاهتمام بمسألة المشاركة الشبابية في جوهر المسألة الديمقراطية، حيث أن إشكاليات ونقائص الانتقال الديمقراطي، ليست نتاجا لازمات الديمقراطية بقدر ماهي نتاج -في جزء منها-لتخلي جزء فاعل من المجتمع عن تأدية أدواره بالقدر المطلوب والضروري الذي يضمن تحصين الديمقراطية وعدم الارتداد والنكوص نحو منطق التراتبية الاجتماعية التي تُقيم حدّا فاصلا بين من يجب أن يُشارك وبين المعنى الديمقراطي للمشاركة. فالمشاركة هي حق في الفعل والظُّهور»La visibilité«، وهي آلية طاردة للاغتراب والاقصاء الاجتماعي وفقدان الاعتراف، وضدً عنيد للشعور بفقدان المعنى والمكانة التي دفعت جزء هاما من الشباب

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 15 06/12/21 09:54

التونسي للبحث في المجهول عن المجهول ذاته هروبا من واقع طارد لفئة اجتماعية وازنة، ورافض لمبدأ المشاركة.

يجب أن تتحول مشاركة الشباب إلى «قوّة اقتدار حيوي» بالمعنى الذي يطرحه «ميشال فوكو»، وإلى قوّة تلقائية، مقاومة وحُرّة بصيغة التعبير الذي يُقدّمه «جيل دولوز». حيث أنه دون مشاركة شبابية تُحرر السياسة من «سجن» كلاسيكيات الخطاب والتواصل والتفاعل مع الشأن العام، لن يتمكن الفاعل السياسي من ضمان تواجده على ساحة الفعل والتأثير، وقُدرته على المساهمة في هندسة الفضاء العام السياسي. وتقع مسؤولية تحرير السياسة على الفاعل السياسي والدولة ومُختلف القوى التي تشتغل داخل أُطر الشأن العام. يكون هذا «التحرير» عبر توفير كل ممكنات تغذية المشاركة، ورسم أبعاد جديدة لخطوط التقاطع بين الحزب والآخر والدولة، يكون الشباب جزء رئيسيا، بل ومساهما في رسم هذه الأبعاد حتى يكون مُدركا لخط الانطلاق في مسار مشاركته السياسية، وعلى وعى تام بإحداثيات النهاية فيما يتعلق بحجم مشاركته وامكانياته.

لذلك، يجب على النُخب السياسية والفاعلين الرسميين، أن يُحوّلوا مسألة مشاركة الشباب من مجرد آلية تُستدعى لحظة الانتخابات أو للتعبير عن موقف سياسي، إلى قاعدة تجد تأصيلها النظري وشروطها العملية في أدبيات الحزب وتوجهاته، وفي تفاصيل الخُطط والسياسات العمومية للدولة. كما يقع على عاتق الشباب، تمثُّل المشاركة في الشأن السياسي كجُزء من مطلب الحرية وليست امتيازا يقع اسناده تحت دعاوي مختلفة أو في ظروف وسياقات دون غيرها.

بالمحصلة، تُفهم مشاركة الشباب في الشأن السياسي باعتبارها رهانا ومسألة ملحة وعاجلة، لكنها في المقام الأول عنوان لديمقراطية الفكر والممارسة، وهي ترجمة عملية لرهانات السياسة في زمن الانتقال الديمقراطي، وجب تغذيتها وتطويرها حتى لا يتحول الى انتقال ديمقراطي دون ديمقراطيين.

BULLETIN_CEMI_DEC_AR.indd 16 06/12/21 09:54